

Distr.
GENERAL

S/RES/1110 (1997)*
30 May 1997

مجلس الأمن



القرار ١١١٠ (١٩٩٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٨٣
المعقودة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذاته الصلة، ولا سيما قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وقراره ١١٠٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، الذي أُعرب فيه عن شدة قلق مجلس الأمن إزاء الحالة في ألبانيا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر الإعراب عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للالتشار الوقائي في الإسهام في صون السلام والاستقرار، وإذ يشيد بأداء أفرادها لولائهم،

وإذ يرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته حكومتا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنمية علاقاتهما المتبادلة في عدة مجالات، وإذ يكرر دعوته إلى الحكومتين أن ينفذَا كل ما جاء في اتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/291/1996، المرفق)، لا سيما فيما يختص بتعيين حدودهما المشتركة على ضوء ما أبدياه من رغبة في حل هذه المسألة،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ الموجهة من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى الأمين العام، التي يطلب فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للالتشار الوقائي (S/1997/267، المرفق)،

أعيد إصدارها لأسباب فنية.

*

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/365) و Add.1 والتوصيات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما بملحوظته أن التطورات الأخيرة في المنطقة، لا سيما في ألبانيا، قد بيّنت أن الاستقرار لا يزال هشا،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للالتشار الوقائي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والبدء، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ومع مراعاة الظروف السائدة حينذاك، في إنقاص ٣٠٠ فرد من جميع الرتب في العنصر العسكري للقوة بحيث يتم ذلك تدريجيا خلال شهرين؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يداوم على إطلاع المجلس بانتظام ذات صلة بالموضوع، ويطلب كذلك من الأمين العام أن يستعرض تكوين قوة الأمم المتحدة للالتشار الوقائي وانتشارها وقوامها وولاليتها على النحو المبين في تقريره، مع مراعاة الحالة السائدة حينذاك في المنطقة، لا سيما في ألبانيا، بما فيها الحالة في ظل الانتخابات في ذلك البلد، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ للنظر؛

٣ - يرحب بإعادة نشر القوة المتحقق فعلا على ضوء الحالة في ألبانيا، ويشجع الأمين العام على الاستمرار في موافقة إعادة نشر القوة مع مراعاة الحالة في المنطقة، بما يتمشى مع ولاية القوة؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر.
